مداخلة

السيد إدغار سيكويرا مارتينز

الأمين العام للجمعية الوطنية لتيمور الشرقية

حول

" إطار عمل البرلمان وأدواته للرقابة الفعالة على الإنفاق العام"

دورة جنيف

آذار/مارس 2024

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السادة أعضاء البرلمان، أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي،

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطبكم جميعاً بالنيابة عن البرلمان الوطني لتيمور الشرقية. نجتمع اليوم لمناقشة العديد من القضايا ذات الأهمية الكبرى والأهمية العالمية، كما نفعل منذ بداية الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889، والذي أصبحت تيمور الشرقية عضواً فيه بعد وقت قصير من استقلالها في العام 2002.

إن الموضوع الذي طرحته للمناقشة يتعلق بالإطار البرلماني وأدوات الرقابة الفعالة على الإنفاق العام. وفي أي ديمقراطية جيدة، تشكل الشفافية والمساءلة المالية ركائز أساسية تعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. إن البرلمان هو الذي يؤدي دورًا حاسمًا في ضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية وبما يتوافق مع مصالح الشعب.

وتدرك تيمور الشرقية، باعتبارها دولة شابة ونابضة بالحياة، أهمية وجود نظام برلماني قوي للإشراف على الإنفاق العام. ولقد عمل برلماننا بلا كلل من أجل تطوير وتعزيز الأدوات اللازمة لهذا الغرض.

أولاً، أود أن أسلط الضوء على أهمية التشريع المناسب. إن وضع قوانين واضحة وشاملة تنظم الموازنة العامة أمر ضروري لضمان الشفافية والمساءلة. لقد كرّس البرلمان الوطني في تيمور الشرقية جهودًا كبيرة لتطوير وتحسين التشريعات المتعلقة بالموازنة لدينا، لضمان توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.

دائمًا ما تتم الموافقة على المرسوم بقانون رقم 2023/1 بشأن تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام السابق، والذي يحدد قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وينشر سنويًا في الجريدة الرسمية. ويهدف هذا القانون إلى تبسيط إجراءات تنفيذ الموازنة وتنظيم إعداد التقارير، وإلزام الجهات بتقديم تقرير شهري إلى الجهات المخصصة لهذا الغرض، على النحو المنصوص عليه في المادة 12. كما حددت المادة الشروط التي يجب بموجبها تقديم هذا التقرير، إلى جانب مؤشرات قياس ملموسة بشأن التنفيذ الفعال للبرامج المدرجة في الميزانية والبرامج الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، صدر قانون آخر في 10 شباط/فبراير 2022، ودخل حيز التنفيذ منذ اليوم التالي لنشره. هذا هو القانون رقم 2022/2 الذي يركز على إطار الموازنة العامة للدولة وإدارة المالية العامة. يجمع هذا القانون أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالقواعد التي تستخدمها الدول الأخرى لتحقيق الشفافية في إعداد الموازنة وتبسيط عمليات الإدارة العامة. كما يأخذ هذا القانون في الاعتبار الطريقة التي يتم بها تنظيم البرامج لتحقيق الأهداف المخطط

لها من خلال تنفيذ الأنشطة. يتم قياس الأداء من خلال ملاحظة ما إذا تم تحقيق الأهداف أم لا، وذلك باستخدام مؤشرات التقييم المنصوص عليها في الوصف الإجرائي لكل نشاط. تنشر وزارة المالية في نهاية كل شهر تقريراً، وفي منتصف العام تعد تقريراً عن مراقبة تنفيذ الميزانية والوضع الاقتصادي الكلي للنصف الأول من العام، وبذلك تجمع كافة الجهات المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي قامت به المؤسسات وضمان الشفافية في تخصيص المال العام وكيفية إدارته. أخيرًا، من المهم أيضًا الإشارة إلى أن هذا القانون ينص على أن تنفيذ موازنة الدولة يخضع لأنواع مختلفة من الرقابة – الإدارية والسياسية والقضائية – ويبين من المسؤول عن ممارسة هذه الوظيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك أهمية الرقابة المستمرة والتدقيق البرلماني. وقد طبقت مؤسستنا آليات فعالة، مثل اللجان البرلمانية المتخصصة وجلسات الاستماع العامة، لإجراء تحليل شامل للإنفاق العام ومساءلة الهيئات الحكومية عن قراراتها المالية.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن هناك تحديات تنتظرنا. ويعد تدريب أعضاء البرلمان والحصول على المعلومات من المجالات التي تتطلب اهتماماً مستمراً. ومن الضروري الاستثمار في تدريبهم لضمان حصولهم على المهارات والمعرفة اللازمة للقيام بواجباتهم الرقابية المالية بفعالية.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري التأكد من أن الوصول إلى المعلومات المالية يتسم بالشفافية وفي الوقت المناسب. يلتزم البرلمان الوطني في تيمور الشرقية بتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات، والعمل بشكل وثيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل التحسين المستمر لعمليات الإفصاح المالي.

ويحدد النظام الداخلي للبرلمان الوطني كيف يمكن لأعضاء البرلمان ممارسة هذه الرقابة. تنص المادة 171 وما يليها على أن يُقدَّم تقرير عن السنة المالية السابقة بعد 3 أشهر من نهاية العام، ويوزع على كافة الهيئات ولجنة المالية والاقتصاد واللجان الخاصة. ويتم صياغة الرأي والنظر فيه من قبل اللجان، والتي يمكنها أن تطلب جلسات استماع مع الحكومة إذا لزم الأمر. وفي الوقت نفسه، تقدم المحكمة العليا الإدارية والضريبية والرقابية رأيها بشأن الحساب العام للدولة، وكما هو منصوص عليه في المادة 176 وما يليها، يتم تسليمه بعد ذلك إلى المحاكم ولجنة المالية والاقتصاد. وتقوم هذه اللجنة بدورها بصياغة رأي معلل مع التوصيات، وترتيب الاجتماعات مع الحكومة والإدارة العامة لأغراض التقدير. وأخيراً، أثناء تنفيذ الموازنة، يقوم أعضاء البرلمان الوطني بإجراء زيارات تفتيشية، يتم تخصيصها لبرامج الموازنة التي تهم اللجان التي ينتمون إليها.

وكانت الشراكة التي أقيمت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2019 مفيدة لهذه القضية على وجه الخصوص، لأنه تم تطوير أداة من قبل فريق GBS لمراقبة تنفيذ برامج القائمة على النوع الاجتماعي. يقوم أحد المتخصصين الماليين من الفريق بتحليل تنفيذ الموازنة وإعداد تقرير ربع سنوي عن تحقيق الأهداف المتوقعة. ثم يقوم فريق الاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحويل هذا التقرير إلى رسوم بيانية سهلة الفهم. وبهذه الطريقة، يمكن لأي مواطن الوصول إلى تنفيذ موازنة الدولة وفهم البيانات فعليًا، دون الضياع في المفاهيم الفنية. إن هذا الضمان بأن المواطنين يمكنهم الوصول إلى المعلومات حول الأموال العامة وفهمها يجعل البرلمان الوطني هيئة أكثر توجهًا نحو المواطنين.

وبينما نمضي قدمًا، من المهم أن نواصل التعاون وتبادل الخبرات مع زملائنا البرلمانيين حول العالم. ويؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيسياً في تسهيل هذا الحوار وتعزيز أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، إن البرلمان الوطني لتيمور الشرقية ملتزم بمواصلة تعزيز إطارنا وأدواتنا للرقابة الفعالة على الإنفاق العام. ونحن ندرك الأهمية الحاسمة لهذا العمل في ضمان الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لبلدنا.

وأشكركم على اهتمامكم والتزامكم بهذه القضية المهمة.

شكراً جزيلاً لكم.

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS

ASGP

ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

COMMUNICATION

by

Mr Edgar SEQUEIRA MARTINS
Secretary General of the National Assembly of Timor Leste

on

"Parliament's framework and instruments for effective control of public spending"

Geneva Session
March 2024

Honorable Members of Parliament, Members of the Inter-Parliamentary Union,

It is with great honor that I address you all on behalf of the National Parliament of Timor-Leste. Today, we have gathered to discuss several issues of great importance and global relevance, as we have done since the beginning of the Inter-Parliamentary Union in 1889, of which Timor-Leste has been a member since shortly after its independence in 2002.

The topic I brought up for discussion concerns the parliamentary framework and instruments for effective control of public spending. In any good democracy, transparency and financial accountability are fundamental pillars that underpin citizens' trust in government institutions. It is the Parliament that plays a crucial role in ensuring that public resources are used efficiently, effectively and in accordance with the interests of the people.

Timor-Leste, as a young and vibrant nation, understands the importance of a robust parliamentary system to oversee public spending. Our Parliament has worked tirelessly to develop and strengthen the necessary instruments for this purpose.

First, I highlight the importance of proper legislation. The establishment of clear and comprehensive laws regulating the public budget is essential to ensure transparency and accountability. The National Parliament of Timor-Leste has dedicated significant efforts to developing and improving our budget legislation, ensuring that it is in line with international best practice.

The Decree-Law No. 1/2023 on the Execution of the General State Budget for the previous year, which establishes the rules for the Execution of the State Budget, is always approved and published annually in the Official Gazette. This law aims to simplify budget execution procedures and regulate reporting, obliging entities to submit a monthly report to the authorities allocated for this purpose, as provided for in Article 12. The article also sets out the terms under which this report must be submitted, along with concrete measurement indicators on the effective implementation of the budgeted programs and sub-programs.

In addition to this, another law was passed on February 10, 2022, and has been in force since the day after its publication. This is Law No. 2/2022, which focuses on the Framework for the General State Budget and Public Financial Management. This law brings together the best international practices in terms of the rules used by other countries to bring

transparency to budgeting and streamline public management processes. This law also takes into account the way in which programmes are organized in order to achieve planned objectives by carrying out activities. Performance is measured by observing whether or not targets are met, using the evaluation indicators set out in the procedural description of each activity. At the end of each month, the Ministry of Finance publishes a report, and in the middle of the year it draws up a report on the monitoring of budget execution and the macroeconomic situation for the first half of the year, thus bringing together all the information relating to the activity that the institutions have undertaken to carry out and guaranteeing transparency in the allocation of public money and how it is being managed. Finally, it is also important to mention that this law provides that the execution of the State Budget is subject to various types of control - administrative, political, and jurisdictional - and indicates who is responsible for exercising this function.

In addition, we recognize the importance of continuous oversight and parliamentary scrutiny. Our institution has implemented effective mechanisms, such as specialized parliamentary committees and public hearings, to thoroughly analyze public spending and hold government bodies accountable for their financial decisions.

However, we recognize that there are challenges ahead. The training of members of parliament and access to information are areas that require continued attention. It is imperative to invest in their training to ensure that they have the necessary skills and knowledge to carry out their financial oversight duties effectively.

In addition, it is essential to ensure that access to financial information is transparent and timely. The National Parliament of Timor-Leste is committed to promoting transparency and access to information, working closely with the government and relevant stakeholders to continuously improve financial disclosure processes.

The Rules of Procedure of the National Parliament set out how Members of Parliament can exercise this control. Article 171 et seq. states that a report on the previous fiscal year is submitted 3 months after the end of the year, and distributed to all the benches, the Finance and Economy Committee and the special committees. An opinion is drawn up and considered by the committees, which can request hearings with the government if necessary. At the same time, the High Administrative, Tax and Audit Court presents an opinion on the General State Account and, as provided for in Article 176 et seq, it is then handed over to the benches and the Finance and Economy Committee. This committee, in turn, draws up a reasoned opinion with recommendations, and arranges meetings with the government and public administration for the purposes of appreciation. Finally, during the execution of the budget, the members of the National Parliament act through inspection

visits, being allocated to the budget programs that are of interest to the committees to which they belong.

The partnership established with the UNDP since 2019 has been beneficial for this issue in particular, because a tool has been developed by the GBS execution monitoring team for gender-based programs. A financial specialist from the team analyzes the execution of the budget and draws up a quarterly report on the achievement of the expected objectives. This report is then transformed by the UNDP communications team into easy-to-understand infographics. In this way, any citizen can access the implementation of the State Budget and actually understand the data, without getting lost in technical concepts. This guarantee that citizens can access and understand information about public money makes the National Parliament an even more citizen-oriented body.

As we move forward, it is vital that we continue to collaborate and exchange experiences with our parliamentary colleagues around the world. The Inter-Parliamentary Union plays a key role in facilitating this dialog and promoting best practices around the world.

In conclusion, the National Parliament of Timor-Leste is committed to continuously strengthening our framework and instruments for effective public expenditure control. We recognize the critical importance of this work in ensuring the economic stability, social justice, and sustainable development of our country.

I thank you for your attention and commitment to this important issue.

Thank you very much.